

٢١٦١ منار الانوار ، للنسفي ، عبد الله بن احمد - ٧١٠ هـ
٢٠ ن لعله كتب في القرن الثاني عشر الهجري .

٥٨ ق ٧ س ١٥ ر ٢ ١٧ سم
نسخة حسنة ، ناقصة من الآخر ، خطها نسخ
حسن ، طبع .

٥٨٩٣ الاعلام ٤ : ١٩٢ بروكلمان ٢ : ١٩٦ الذيل
٢ : ٢٦٣ .

١ - اصول الفقه الاسلامي . أ - المؤلف .
ب - تاريخ النسخ .

٥١١٦٢٤
١٤٤٤/١١/٢٢

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11495 P.O.Box 22480

DEANSHIP OF
LIBRARY AFFAIRS

عمادة شؤون المكتبات

No. الرقم

ف ٣٤١٠ / ٥

٥٨٩١

الرسالة العام
٥١٩١

اورد عت في هذا الكتاب
في ذلك ان لا اله الا الله
رسيد الله صديقه
وتم



مكتبة جامعة المللك سعود قسم المخطوطات /
تم: ٥١٩١
ن: فنار الاضواء
المنقح: عبد الله
لعمري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا الى الصراط
المستقيم والصلاة على من اختم

العظيم وعلى آله الذر

الف

الكتاب والسنة واجماع الامة والاصل

الرابع القياس **اما الكتاب** فالقرآن

المنزل على الرسول المكتوب في الحفظ

المنقول عنه نقلا متواترا بلا شبهة وهو

اسم للنظم والمعنى جميعا **وانما** تعرف

احكام الشرع بمعرفة اقسامها وذلك
اربعة **الاول** في وجوه النظم صبغة ولغة
وهو ما يفهم من مادته او حروفه
وهو ما يفهم من هيكلة او حركاته وسكناته
وهو ما يفهم من معاني حروفه ومعاني حركاته وسكناته
وهو ما يفهم من معاني حركاته وسكناته

وهي اربعة الخاص والعام والمشارك
والثاني في معرفة وجوه

البیان بذلك القلم **وهي** اربع ايضا
الظاهر والنص والمفسر والمحكم

ولهذه الاربعة اربعة تقابلها وهي

الحق والمشكل والجمل والمتشابه **والثالث** فالاول ان
والثاني ان
والثالث ان

في وجوه استعمال ذلك النظم **وهي**

والإفان المشابهة

اربعة الحقيقة والمجاز والصرح والخطبة

والمعاني وهو أربعة أيضا الاستدلال

بعبارة النص وبإشارته وبدلالة وبإ

فَضَائِلُهُ **وبعد** معرفة هذه الاقسام قسم

خامس يشمل الكل وهو اربعة ايضا

معرفة مواضعها وتبيينها ومعانيها واحكامها

الاقسام
يكون ارض عليه سائر اقسام
واستقامت من قولهم اضطر
واضع اخذ تلك الاقسام
الحارات لغويا
اداة بها ما يقسم من

اما الخاص فكل لفظ وضع لمعنى معلوم

على الانفراد وهو اما ان يكون خصوص

الجنس او خصوص النوع او خصوص

العين كانه رجل وزيد **وحكمه**

انه يتناول المخصوص قطعا ولا يمتثل

البيان لكونه بينا فلا يجوز لما قلنا

بامر الركوع والسجود على سبيل الفرض

وبطل شرط الولا والرتب والشمية

والنية في آية الوضوء والطهارة في آية

الطواف والتأويل بالا طهارة في آية التبرع

ومحللة الزوج الثاني مجديث العسيلة

لا بقوله تعالى حتى تتك زوجا غيره وبطلان

العصمة من المروق بقوله تعالى جزاء

لا بقوله فاقطعوا ولذلك صح البضع

قوله ومحللة الزوج الثاني مجديث العسيلة
على بيان مسئلة مختلفة فيها وهو لو ان رجلا طلق
امراة بواحدة او اثنين وانقضت عدتها وزوجها
باخر ثم طلقها الاول قال ابو يوسف والثالث مادون
الاول هل يملك الاول قال ابو يوسف والثالث مادون
من الطلاق كما تقدم في الزوج الثالث وقال محمد وزفر
الثالث في الاقدم الزوج الثالث مادون الثالث
والشافعي الاول لا يملك ما حصل ان طهرت لفظ
فلا يملكها الاول الامامان ما حصل موضوع للقاء وتباعد
والشافعي على البيان لانه ما بعد طهرها من حل
خاص لا يمتثل البيان في اثبات ما بعد طهرها من حل
ولا تاتى للغاية في اثبات ما بعد طهرها من حل
او حرمة ولا اجمال فيهما وجعلت الصلاة والثالث
مبني على الجديد والحقيقة قوله عليه الصلاة والسلام
لعن الله المحلل والمحلل له بياناً لكفره بالبيان بغير
مشاكل جديد فقد حقت بالحقيقة بالانقض البان بغير
الواحد وهذا لا يجوز لعدم الاجال في معنى
اذ هو لفظ خاص موضوع لمعنى معلوم وهو
الغاية والزمانية للحرمة العلية واجاب المصنف
عن ذلك

الطلاق بعد الخلع ووجب مهر المثل

نفس العقد في المفوضة وكان للمهر

مقدرا بشرط ما غر مضاف الى العبد

علا بقوله تعالى فان طلقها فلا تمحل

له من بعد وان ينقوا باموالكم قد

علينا ما فرضنا عليهم ومنه الامر وهو قول

القايل لغرضه على سبيل الاستعلاء افع

الامر او لم يكن

الامر او لم يكن

الامر او لم يكن

فان قيل اذا طلقها فلا تمحل له من بعد وان ينقوا باموالكم قد علينا ما فرضنا عليهم ومنه الامر وهو قول القايل لغرضه على سبيل الاستعلاء افع الامر او لم يكن الامر او لم يكن الامر او لم يكن

الامر او لم يكن

انهم منكم

فان قيل اذا طلقها فلا تمحل له من بعد وان ينقوا باموالكم قد علينا ما فرضنا عليهم ومنه الامر وهو قول القايل لغرضه على سبيل الاستعلاء افع الامر او لم يكن الامر او لم يكن الامر او لم يكن

الامر او لم يكن

الامر او لم يكن

الامر او لم يكن

الامر او لم يكن

الامر او لم يكن

الامر او لم يكن

الامر او لم يكن

الامر او لم يكن

ويختص مراده بصيغة لازمة حتى لا يكون

الفعل موجبا خلافا لبعض اصحاب الشافعي

رحمه الله للمنع عن الوصال ونخلع النكاح

والوجوب استنفيد بقوله صلوا كما

راستوى اصى لا بالفعل وسمى الفعل

به لانه سبه وموجبه الوجوب لا النكاح

والاباحة والتوقف سواء كان بعد

الامر او لم يكن

الامر او لم يكن

الامر او لم يكن

الامر او لم يكن

عليه واذا اريد به الاباحة والندب

لا يحملها سواء كان معلقا بالشرط

[illegible]

نبه الشافعي: الا ان تكلموا لغة امية لا ر.

بالمصدر الذي يوفد ومعنى

من اي كل ما يصل عليه
 افه اد من ذلك
 من حيث ان ذل
 من اعتباري يعني
 فذ اعتباري هو
 المجموع من الحيوان
 فانه يقال الحيوان
 حنين واحد من الانيات
 والطلاق من واحد
 من انبياء التفسير
 ويقتضي الى احتمال المذموم
 الى نية او كثر الازمة
 والجنات لا تمنع الوحدة
 الاعتبارية امره

فقال عليه السلام
ان نذروا الامر بغير علم
اجل جنسه وهو الفدى اقل ما يصدونهم
حينئذ الامور بالاولوية

الموحد مراعى في الفاظ الواحدان

وذلك بالفردية والجنسية والمثنى

بجزل عنهما وماتكرر من العبادات

فناسياها لبالاوامر وعند الشافعي

فما سببها لا بالامر وعند الشافعي

نفسها شين اذا نوى الزوج ذلك

وكذا اسم الفاعل يدل على المصدر

ولا ينفرد من العبادات
فما سببها لا بالامر وعند الشافعي
نفسها شين اذا نوى الزوج ذلك
وكذا اسم الفاعل يدل على المصدر

لغة ولا يخل العدد حتى لا يراد بآية

السرفعة الاسرفعة واحدة وبالفعل الواحد

لا يقطع الايد واحدة **وحكم الامر** نوعا

اداء وهو تسليم عين الواجب بالامر

وفضا وهو تسليم مثل الواجب

به ويستعمل أحدهما مكان الآخر

مجازا حتى يجوز الاداء بينهما وبالعكس

قاعدة معنى مصدرنا هو الأفعال
المصدر وهو الحالة والنوم
هو نفس الوجوب والصلوة ونحو
الاداءات ونم الصلوة ونحو
ولنوم احدا غيرها وفعلها هو
قوله وحكم الامر على حذف مضاف
الواجب بالامر وانما قدر هذا المضاف
لأنه يقال ان حكم الامر الوجوب وهو
في الدلالة لا يمكن تسليمه او يقال ان الوجوب
ثبت بالسبب لا بالامر والذي ثبت بالامر
الوجوب ح لا ينفرد من العبادات
قوله وهو تسليم عين الواجب وهو
كيف يمكن تسليم عين الواجب وهو
في الدلالة لا يقبل التسليم لان التسليم
عنه الشارحون يانه لا يشغل الشئ دمة
المكلف بالواجب ثم امر نفسه بها اخذ ما
به فراغ الدالة حكم ذلك الواجب كأنه عين
والاكان تكلفا بما ليس في الواسع

[illegible]

منكم في كل يوم
 للصوم كما روي
 عنه في صحيح
 البخاري قال
 لما دعا علي بن
 ابي طالب الى
 المال الاصل
 وهو يوم فيه
 يصوم مفضل
 ولم يناد في
 الصوم فقال
 ان الله عز وجل
 يحب الصائم

٦٤٠ باب الاجتهاد في المسائل التي لا يثبت فيها

[illegible]

ثلاثة انواع لانها اما وصال
في حقوق

بمثل معقول وبمثل غير معقول وما هو

في معنى الاداء كما الصوم للصوم والفدية

له وقضا تكبيرات العيد بن في الكوع

والفدية في الصلوة للاحتياط كالنصف

بالفدية عند فوات ايام التضحية

ضمان الغصوب بالمثل وهو السابق

لها عفا ولا ضمان النفس والاصراف

بعد فوات ايام التضحية

الفدية في الصلوة
سؤال حاصل انكم
تم الفدية في الصلوة
سألي الصوم ولو
كان وجوبها غير معقول
لما جاز القياس لفقد
شرط القياس لان وجوب
في الصوم مع العمل بالنص
وحاصل الجواب منع
كون وجوب الفدية
في الصلوة قياسا على
وجوبها في الصوم بل
وجوبها في الاحتياط
لان النص في الصوم يحمل
ان يكون معللا بالعبادة
والصلوة كالصوم عبادة
بدنية ويجعل ان لا يكون
معللا فلهذا خالف الاول
نفدي وثالث لا نفدي
فقلنا بالفداء الاحتياط

ان كان ذلك خيرا وهذا

بالمال واد الفدية فيما اذا شرج على

عبد بغير عبته حتى تجبر على القبول كالمو

انها بالمسمى وعلى هذا قال ابو حنيفة

فهي في القطع ثم القتل عمدا للوف

فعلها وخالف في الاول ولا يضمن

المثل بالفدية اذا انقطع المثل الا يوم

الحضرة وقتها جميعا المنافع لا تضمن بالاد

قد لو كان هذا الاثر
وهو السابق الفدية
انه لو قطع رجل يده
للو ان يقطع يده
الكامل صوت فلا يكون
فانه مثل معنى

قوله ولا يضمن المثل الا
منه على كون الكامل هو السابق
انه اذا عصب غاصب مثليا
فانه لا يصار الى الفدية
مضى لغرض الفدية ام يوم الحضور
يوم الانقطاع في ذلك خلاف
الذي القاضي يقول ان انقطاع
رضي الله عنه يقول ان انقطاع
لا يضمن الا يوم الحضور
القاضي لان قلة الجاني
يوسف انه يضمن بالفدية يوم
لانه لا انقطع المثل الا بالمثل
ومحمد يقول بغير فدية يوم الانقطاع

قوله لا تضمن بالاداء
ولا يضمن بالفدية كالاجارة
لقام العين مقام المنافع
لضرورة الحاجة ولذا
يضاف العقد للعين ولا
يضاف الى المنافع

منه على كون الكامل هو السابق

فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له

فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له

فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له

فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له

والقصاص لا يضمن بقتل القاتل وملاك

فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له

فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له

اما ان يكون لعنه وهو اما ان لا يقبل

السقوط او يقبله او يكون ملحقا بها

القيم لكنه مشابه لما حسن لعنه في

فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له

فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له

فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له

فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له

فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له
فانما لا يكون له ما لا يكون له

به تمامور من ادا مال الزمه و هو شرفانی

ادآكل امر والشراط ثوبه لا حقيقه

حتى اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر او طهرت

الحائض في آخر الوضوء لنزيمه الصلوة

لنؤم الامتداد في الوقت بوقوف الشمس

وكمال وهو القدرة المبسرة للاود ٦١

دوام هذه القدرة شرط لدوام

لدوام الواجب حتى تقبل الزكوة والغش

والخراج بهلاك المال بخلاف الاولى

حتى لا يسقط الحج وصدقة الفطر بها

المال وهل تثبت صفة الجواز للمأمورية

إذا أتى به قال بعض المتكلمين لا و تصحیح

عند الفقهاء انه ثبت صفة الجوارح

للمأمورية **والتقيا** الكراهة **وإذا** عدم

الكلام في موضعين احدهما انه اذا
استثنى قبل ثبت الصفه الجواز عند
الامور في فعله لا ثبت الاخره انما اذا علم
بعض المتكلمين لا ثبت للمأمور به بالشي
وصف الجواز بل انعم بالثبت وصف
وصف الجواز فثبت ان الوجب
وصف الجواز ويثبت وصف الجواز
الجواز الستة في بقي وصف الخلف
وعند الوجوب بالانعام والخصا
وصف الوجوب بالانعام والخصا
ولا يستلزم انما هو في قوله
تظهر في مواضع من كلامه
الحديث فانه مأمور به فثبت ان الجواز
وجوب التخيير فثبت ان الجواز
وجوب التخيير فثبت ان الجواز
وجوب التخيير فثبت ان الجواز

والله اعلم
بما
في
الغيب

صفه الوجوب للمأمورية لا يتقيد

صفه الجواز عندنا خلافا للشافعي

حججه **والامر** نوعان مطلق عز الوقت

كالزكوة وصداقة الفطر **وهو على**

الترخي خلافا للكرخي **حججه** لما يعود

على موضوعه بالنقض **ومتيقن** به وهو اما

ان يكون الوقت ظرفا للمؤدي **وشرا**

الوقت هو الاطلاق وهو الاطلاق في الزمان والامكان

في وجوبه لا يتقيد بالزمان والامكان

للاوداء وسببا للوجوب كوقت الصلوة

وهو اما ان يضاف الى الجز الاول او الى

ما يلي ابتداء الشروع او الى الجز الناقص

عند ضيق الوقت او الى جملة الوقت

فالمسألة لا ينادى عصر امسه في الوقت

الناقص **بخلاف** عصر يومه **ومنه**

اشراط بنه الثمين ولا يسقط بضييق

الوقت لا ينادى عصر امسه في الوقت

فان وهو اما ان يضاف الى كل وقت سببا

الوقت ولا يتعين بالنوعين الابلاد
 أي لا يتعين السبب بالنوعين كان يتصور
 كالحائث أو يكون معياره وبسبب
 لوجوبه كشر رمضان فيصير غير متفيا
 ولا بشرط فيه بناء التيقن فيصاب
 بطلاق الاسم ومع الخطأ في الوصف
 إلا في المسافر ينوي واجبا اخر عند
 أبي حنيفة رحمه الله بخلاف المريض

كالحائث أو يكون معياره وبسبب
 لوجوبه كشر رمضان فيصير غير متفيا
 ولا بشرط فيه بناء التيقن فيصاب
 بطلاق الاسم ومع الخطأ في الوصف
 إلا في المسافر ينوي واجبا اخر عند
 أبي حنيفة رحمه الله بخلاف المريض

أبي حنيفة رحمه الله بخلاف المريض
 أي لا يتعين السبب بالنوعين كان يتصور
 كالحائث أو يكون معياره وبسبب
 لوجوبه كشر رمضان فيصير غير متفيا
 ولا بشرط فيه بناء التيقن فيصاب
 بطلاق الاسم ومع الخطأ في الوصف
 إلا في المسافر ينوي واجبا اخر عند
 أبي حنيفة رحمه الله بخلاف المريض

وفي القلعه ر واثبات أو يكون
 معيارا لاسباب كقضاء رمضان
 والنذر المطلق ويشترط فيه بناء
 التيقن ولا يحتمل الفوات بخلاف
 الأولين أو يكون مشكلا يشبه المعيار
 والظرف كالج وتعين اشر الخ من العام
 الأول عند أبي يوسف رحمه الله خلافا

وفي القلعه ر واثبات أو يكون
 معيارا لاسباب كقضاء رمضان
 والنذر المطلق ويشترط فيه بناء
 التيقن ولا يحتمل الفوات بخلاف
 الأولين أو يكون مشكلا يشبه المعيار
 والظرف كالج وتعين اشر الخ من العام
 الأول عند أبي يوسف رحمه الله خلافا

أبي حنيفة رحمه الله بخلاف المريض
 أي لا يتعين السبب بالنوعين كان يتصور
 كالحائث أو يكون معياره وبسبب
 لوجوبه كشر رمضان فيصير غير متفيا
 ولا بشرط فيه بناء التيقن فيصاب
 بطلاق الاسم ومع الخطأ في الوصف
 إلا في المسافر ينوي واجبا اخر عند
 أبي حنيفة رحمه الله بخلاف المريض

لا يبينه النفل والكثرة مخاطبون بالامر

بالإيمان وبالمشروع من العقوبات

وبالمعاملة والشرائع في حكم الواحد

في الآخرة بالاخلاق فاما في وجوب

لَا دَأْفِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا فَلَاحُ عِنْدَ

لبعض الصالحين منهم لانهما طوبون باداء

باد آ ما یجتم السقوط من العبادا

ومنه الهى وهو قول الفايلى غيره

على سبيل الاستعلاء لا تفعل وان

يقضي صف الفاعل الذي عنه ضرورة حكمة

لناهي وهو اما ان يكون قبيحا العينه وذ

نوعان وضعی و شعری و لغوی و ذکی نوعان

ضعا ومجاور الكفرو مع الحرو صوم

لشعروا بأفعال العباد دون اعتقادهم
يعني ان القدر الذي منه نبعثهم
فيهم ليس فيه قبح لغيره ولا
يعني بالقدر لغيره ان
ذلك الفعل قبح من
حيث ذاته
لما صرف ان
حسين
الفعل
قبحه
الناكرون
لجهالتهم بغيرها
بالمراد ان قبح الفعل
الذي اضيف اليه الذي
عنده قبح وان كان ذلك لا يفي
زايده على ذاته كما لكفر والظلم
والفحش فان عثرها فيه باعتبار كفر
النعمه ووضع النبي في منزله دخلوه عن القابله

افضاً الحسن ولا المنى عنه ^{معصية}

فلا يكون مشروعا لما بينهما من التضاد

ولهذا قل لا تثب حرمة المصاهرة بالزنا

ولا يفند الغصب الملك ولا يكون

سفر المعصية سببا للرخصة ولا يملك

الكافر مال المسلم بالاستيلاء وما العام

فما تناول افرادا منفقة الحدود على ^{كالمسلمين فابتدأوا اشتغالهم}

على سبيل الشمول وانه هو جيب الحكم

فما تناولوه قطعا حتى يجوز نسخ

الخاص به **ك** كيث العرينين

نسخ بقوله عليه السلام استنزهوا

عن البول واذا اوصى بالخاتم لا تشا

شم بالفص منه لاخر ان الحلقة للاول

والفص بينهما نصفان ولا يجوز

^{منه يكون العام}

^{فقط}

قوله
ومن ان
كانت
او استعملت
معنى من حاد فلهذا
وان جلى زيد وعمر
وكم الى جمع الافراد
ومعنى في الادب ان زيد ام
كمرى في اخر ذلك لان
موصولة او موصوفة فلان
ح لا تكون عامة قطعا
الموصولة في الغيبة
لان الموصولة
قد راد بها القصور
والسبب كما
قوله
ومنهم من
يسمعون اليك
ومنهم من يظنون انك
فان المراد بعض مخصوص
من المنافقين الا ان لضم
جمع ناسه نظرا الى انهم
وافرادا فانهم نظرا
الى اللفظ فلا
يجمع الضم
على

دخلت على المرفأ وجبت عموم اجترأ

حتى فرغوا بين فولهم كل زمان مأكوك

وكل الزمان مأكول بالصدق والكذب

في الاول والكذب

فاذا وصلت بما اوجبت عموم الافعال

ويثبت عموم الاسماء فيه ضمنا كعموم

الافعال في كل وكلمة الجميع نوجب عموم

الاجتماع دون الانفراد حتى اذا قل

الاداءات في الجماع

قال جميع من دخل هذا الحوض اولا

فله من النفل كذا وقد دخل عشرة

ان لهم نفلا واحدا بينهم جميعا

وفي كلمة كل يجب لكل حل

منهم النفل وفي كلمة من بطل

النفل والنكرة في موضع النفي تنعم

وفي الاثبات تخص لكنا مطلقا

والاذا دخل واحد ولا يستحق النفل

انما اذا قال اولا لان الاول اسم فرد

يعني اذا ورد النفي على النكرة كان حكمه

توجب الاستفراق

انما النكرة في الاثبات تخص

والاذا دخل واحد ولا يستحق النفل

انما اذا قال اولا لان الاول اسم فرد

يعني اذا ورد النفي على النكرة كان حكمه

توجب الاستفراق

انما النكرة في الاثبات تخص

وعند الشافعي رحمه الله نعم حتى قال
يعوم الرقية المذكورة في الكفار

يعلم الرقية المذكورة في الكتاب

وإذا وصفت بصفة عامة نعم كقولك
والله لا كلم احدا الا جزا كوفيا

والله لا كلم احدا الا جلا كوفيا
والله لا افرى كما الا يوما افرى كما فيه

الله لا افرىكما الا بوما افرىكما فيه
لهذا اذا قلنا اى عبيدى ضربك

هنا اذا قل اني عبيد ضربك
هو فرضيوع انهم يعتقدون عليه وكذا

هو فرض يوم انهم يعقرون عليه وكذا
مما الرضا يقرنه

علاء الدين شافعي

وكان اذا دخلت لام المعرفة فيها
لا يحفل التعريف بمعنى العهد او جيت

لا يحفل التعريف بمعنى العهد او حيث
العموم حتى يسقط اعتبار الجمعية

العموم حتى يسقط اعتبار الجمعية
إذا دخلت على الجمع عملاً بالدليلين

اذا دخلت على الجمع عملا بالذليل

فبخت بتزوج امرأة واحدة اذا
حلف لا يتزوج النساء والنكاح اذا

حلف لا ينزوح النساء والنكاح إذا
اعيدت معرفة كانت الثانية عين

اعيدت معرفة كانت الثانية عين

الاولى واذا اعيدت نكحة كانت

الثانية غير الاولى والمعرفة اذا اعيدت
معرفة كانت الثانية عين الاولى

وإذا أُعيدت نكحة كانت الثانية

غير الاولى وما ينتهي اليه الخصوص

نوعان الواحد فيما هو فرد بصيغته ^{من} وما استعمل ^{باللغة} ^{المعنى}

أوملق به كالمراة والنساء ومثله

مقاله‌های معروف در زمینهٔ فلسفهٔ علم

والثلاثة فيما كان جمعا صيغة ومعنى

لَا اَدْنٰى الْجَمْعُ ثَلَاثَةً بِاجْمَاعِ اَهْلِ

اللغة وقوله عليه الصلاة والسلام

الاثبات فافوقهما جماع محمول على

الموارث والوصايا او على سنه نقد

الامام واما الشكر فابتناول افراد

مختلفة الحدود على سبيل البدل

كافر للجحيز والظهر وحكمة التوقف

فيه بشرط التامل لشرح بعض وجوه

للعمل به ولا عموم له واما الاول فسا

شرح من المشرك بعض وجوهه

بغالب الرأى وحكمة العمل به على

احتمال الغلط واما الظاهر فاسم كلام

ظهر المراد به للسامع بضعفه وحكمه

هذا الكلام هو الذي هو المراد به في قوله كافر للجحيز والظهر وحكمة التوقف

قوله من المشرك هذا اما ما هو المحقق في قوله كافر للجحيز والظهر وحكمة التوقف

هذا الكلام هو الذي هو المراد به في قوله كافر للجحيز والظهر وحكمة التوقف

هذا الكلام هو الذي هو المراد به في قوله كافر للجحيز والظهر وحكمة التوقف

وحكمه وجوب العمل بالذي ظهر

منه واما النص فافزاد وضوحا

الظاهر بمعنى في المتكلم لاني نفس

الصفة وحكمه وجوب العمل بها

وضع به على احتمال ثاويل هو في جهة

المجاز واما المفسر فافزاد وضوحا

على النص على وجه لا يفتي معه احتمالا

هذا الكلام هو الذي هو المراد به في قوله كافر للجحيز والظهر وحكمة التوقف

قوله لاني نفس الصفة مثالا

هذا الكلام هو الذي هو المراد به في قوله كافر للجحيز والظهر وحكمة التوقف

هذا الكلام هو الذي هو المراد به في قوله كافر للجحيز والظهر وحكمة التوقف

في قوله تعالى
ان كان النسيء
الناويل وحكمه وجوب العمل به على

احتمال النسيء واما الحكم فالحكم المراد
به غير احتمال النسيء والبيد بل وحكمه

وجوب العمل به من غير احتمال كقوله

تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا

فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان

الله بكل شئ عليم ويظهر ان

مراده من قوله تعالى
ان كان النسيء
الناويل وحكمه وجوب العمل به على
احتمال النسيء واما الحكم فالحكم المراد
به غير احتمال النسيء والبيد بل وحكمه
وجوب العمل به من غير احتمال كقوله
تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا
فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان
الله بكل شئ عليم ويظهر ان

في قوله تعالى
ان كان النسيء
الناويل وحكمه وجوب العمل به على
احتمال النسيء واما الحكم فالحكم المراد
به غير احتمال النسيء والبيد بل وحكمه
وجوب العمل به من غير احتمال كقوله
تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا
فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان
الله بكل شئ عليم ويظهر ان

التفاوت عند التعارض ليصير الادنى

متروكا بالاعلى حتى قلنا انه اذا اخرج

امراة الى شهرانه منعها واما الخلف فالحق

مراده بعارض غير الصيغة لا ينال الا

بالطلب واحكمه النظر فيه ليعلم ان

اختفاء الزنية او نقصان فبطل المراد

بكلية السرفة في حق الطار والنبال

مراده بعارض غير الصيغة لا ينال الا
بالطلب واحكمه النظر فيه ليعلم ان
اختفاء الزنية او نقصان فبطل المراد
بكلية السرفة في حق الطار والنبال

هذا هو اللفظ الذي هو المراد في الكلام
 وهو الذي لا يخلو من الغش والخبث
 واللفظ الذي هو المراد في الكلام
 وهو الذي لا يخلو من الغش والخبث

واما الشكل فهو الداخل في اشكاله
 وحكمه اعتقاد الحقيقة فيما هو المراد ثم
 الاقبال على الطلب والتأمل فيه الى
 ان يبين المراد وما الجمل فالمرحمت
 فيه المعاني واشبه المراد اشبهها لا يد

بنفس العبارة بل بالرجوع الى الاستفهام
 ثم الطلب ثم التأمل وحكمه اعتقاد الحقيقة
 الجواب الذي اراده بالتحليل

هذا هو اللفظ الذي هو المراد في الكلام
 وهو الذي لا يخلو من الغش والخبث
 واللفظ الذي هو المراد في الكلام
 وهو الذي لا يخلو من الغش والخبث

الحقيقة فيما هو المراد والوقوف فيه الى
 ان يبين المراد ببيان الجمل كالصلو
 والزكاة واما التشابه فهو اسم لما انقطع
 رجاء معرفة المراد منه وحكمه اعتقاد
 الحقيقة قبل الاصابة وهو كالمقطع

في اوائل السور واما الحقيقة فاسم لكل
 لفظ اسريه ما وضع له وحكمه وجود
 الحقيقة في اللفظ واللفظ في الحقيقة
 واللفظ في الحقيقة واللفظ في الحقيقة

هذا هو اللفظ الذي هو المراد في الكلام
 وهو الذي لا يخلو من الغش والخبث
 واللفظ الذي هو المراد في الكلام
 وهو الذي لا يخلو من الغش والخبث

هذا هو اللفظ الذي هو المراد في الكلام
 وهو الذي لا يخلو من الغش والخبث
 واللفظ الذي هو المراد في الكلام
 وهو الذي لا يخلو من الغش والخبث

هذا هو اللفظ الذي هو المراد في الكلام
 وهو الذي لا يخلو من الغش والخبث
 واللفظ الذي هو المراد في الكلام
 وهو الذي لا يخلو من الغش والخبث

ما وضعه جاسكا
انما هو
ما وضعه جاسكا
انما هو
ما وضعه جاسكا
انما هو

واما الخنزير فاسم لما اريد به غير ما وضع
 له لمناسبة بينهما وحكمه ما استعمله
 بخاميا كان او عام او قال الشافعي

ففي المختار عن لا ينفوا الصالح بالصالحين لان المراد بالصالح

عمر بن الخطاب فيما يليه والحقيقة

لما انعقد دون العزم والنكاح للمولى

يمكن العمل بالسفط المختل فكون العقد
 لا ينقذ دون العزم والنكاح الموكف
 حقيقة

[illegible]

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بمخلاف الاستيحاء على الاباء والامهات

[Faint handwritten Arabic script]

مجلس ١٠٠

الملك الوهاب

مؤلفه

مطوف على الملك
الذي هو
نقضا على الأصول المذكورة

بجای مری خصوص معانی

أرى المفقود من الصور
أقامت في القلوب
على قلوبها
أرى المفقود من الصور
أقامت في القلوب
على قلوبها

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

ایک جہاں میں خدا کا شام الملک و

21. 12

انما انما انما

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

البريدان يكملون

[illegible]

على رأسه
وإنما
فقد

فقد

وَأَمَّا السُّؤَالُ
فَأَسْمَأُ قُلُوبَ الْإِنْسَانِ

و هو من النسخ

والباب في الخط

البحر من كان الماء
الثقيل عند السطح

وَمِنْهَا عَلَيْهِمَا
وَمِنْهَا عَلَيْهِمَا
وَمِنْهَا عَلَيْهِمَا

القطر أو القطر
القطر أو القطر

لأن الخلفاء الكبار

لأن

التي لم يوقفه

وَمِنْهُمَا الشَّيْءُ

اسم

بالعلة كاتصال الملك بالشرى وانه

[illegible]

والله

استعارة السب للمحكم دون

بيان تحريقات البيت فذكر فيها ملكه الملك محمد بن أبي طالب
 من كان ان استبرأ عبد الله بن عباس فانه عرفت
 بعد وباعه اشترى النصف الاخر فانه عرفت
 ليه هذا النصف ان النصف اصبحت ملكا له
 بتمام وقد حصل ووقال ان ملكك والنصف بينهما
 اذ عرفت ان المصنف من مثل هذه الكلام في العرف
 استغناء بملك العبد اطلاق الملك في لوقال
 اصبر الى الاول عرفت بالمرأه الملك وفي الثاني عرفت
 الملك النصف صدق فيها بالمرأه

[illegible]

قوله لا يكل هذا الصبي لم ينفذ بقرنا
فان كان الصبي قد بلغ سن التكليف
فكان له ان ياكل من هذا الخلف
او لا ياكل من هذا الخلف
فان كان الصبي قد بلغ سن التكليف
فكان له ان ياكل من هذا الخلف
او لا ياكل من هذا الخلف

واذا كانت الحنيفة متقدمة

او مجهزة صير الى المختار بالاجماع كما

اذ اختلف لا ياكل من هذه الخلف

ولا يضع قد مفي دسرفلان وميمو

شرعا لم يجوز عادة حتى يصر التوكل

بالخصوصية الى الجواب مطلقا واذا

حلف لا يكل هذا الصبي لم ينفذ بقرنا

فان كان الصبي قد بلغ سن التكليف
فكان له ان ياكل من هذا الخلف
او لا ياكل من هذا الخلف
فان كان الصبي قد بلغ سن التكليف
فكان له ان ياكل من هذا الخلف
او لا ياكل من هذا الخلف

قوله لا يكل هذا الصبي لم ينفذ بقرنا
فان كان الصبي قد بلغ سن التكليف
فكان له ان ياكل من هذا الخلف
او لا ياكل من هذا الخلف
فان كان الصبي قد بلغ سن التكليف
فكان له ان ياكل من هذا الخلف
او لا ياكل من هذا الخلف

بزمان صباه وان كانت مستغلة والمختار

متعارفا في اولى عند ابي حنيفة

خلاف المالك اذا حلف لا ياكل من هذه

الحنطة او لا يشرب من هذا الفرات

وهذا بناء على ان الحنيفة في التكلم

وعند هاتين الحكم وبظهر الخلاف في

قوله لعبدده وهو اكر سنامنه هذا

فان كان الصبي قد بلغ سن التكليف
فكان له ان ياكل من هذا الخلف
او لا ياكل من هذا الخلف
فان كان الصبي قد بلغ سن التكليف
فكان له ان ياكل من هذا الخلف
او لا ياكل من هذا الخلف

هذا هو الكلام الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث
الذي رواه الشيخان في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
بينكم ولا تأكلوا أموالكم بينكم ولا تأكلوا أموالكم بينكم

وقد نبذت الحنفية والمجتهدين إذا كان

الحكم متناهما في قوله لا امرأته هذه ابنتي

وهي معروفة بالنسب وتولد لثلاثه اواكب

سنامنه حتى لا يقع الحرمه بذلك ابدا

والحنفيه يترك بدلالة العادة كالنذر

بالصلاة والجم وببطلان اللفظ في نفسه كما

إذا حلف لا يأكل لحما فلا يتناول لحم السمك

هذا هو الكلام الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث
الذي رواه الشيخان في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
بينكم ولا تأكلوا أموالكم بينكم ولا تأكلوا أموالكم بينكم

هذا هو الكلام الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث
الذي رواه الشيخان في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
بينكم ولا تأكلوا أموالكم بينكم ولا تأكلوا أموالكم بينكم

السمك وكقوله كل مملوكي حر لا يتناول

المكاتب وعكسه الحلف بكل الفاكهة

فلا يتناول العنب وبدلالة سباق

النظم كقوله طلق امرأتى ان كنت رجلا

حتى لا يكون نوكياه وبدلالة معنى يرجع

الى المتكلم كما في بين الفور وبدلالة عمل

الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام

هذا هو الكلام الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث
الذي رواه الشيخان في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
بينكم ولا تأكلوا أموالكم بينكم ولا تأكلوا أموالكم بينكم

هذا هو الكلام الذي كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث
الذي رواه الشيخان في الصحيحين من حديث عائشة رضي الله عنها
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
بينكم ولا تأكلوا أموالكم بينكم ولا تأكلوا أموالكم بينكم

انما الاعمال بالنيت وسرفع عزامتى

لخطا والغيبان والتحریم المضاف الى

الاعيان كالمحارم والحر حقيقة عندنا

خلاف البعض وينصل بما ذكرنا حروف

المعاني كالواو لطاق العطف من غير تعرض

لعارضة ولا ترتيب وفي قوله لغیر الموصولة

ان دخلت الدار فانت طالق وطاق وطاق

فوله والخبر انما هو اذا
اضيف الخبر الى الاسم
كالمحارم والمغيبان
هو محارم من غير تعرض
المحل والارادة لفعال
مرفوض في هذه الاما
شركت في الحقيقة بركة
محل الكلام فان العيان عند
القابلين يانه محارم لا يحتمل
الحرمة لان الحرمة من صفات
الافعال وعندنا هو حقيقة
لان الخبر يقع في غير
بلا في الفصل مع كون المحارم
قابلا للاحكام كالنيت وسال
الغير وتحریم من يخرج الفعل
في الشئ من ان يكون
قابلا لذلك الفعل فتعذر
الفعل لتقدم محل فيكون
منسوخا وينصب الفعل تابعا
من هذا الوجه

وطالق انما تطلق واحدة عند الى حصة

لان موجب هذا الكلام الاقتراف

فلا يتغير بالواو وقال لا موجب للاجتماع

فلا يتغير بالواو واذا قال لغیر الموصولة

طالق وطاق وطاق انما تبين بواحدة

لان الاول وقع قبل التكلم بالثاني فسقط

ولا يثبت لفوات محل التصرف واذا نزع اثنين

من رجل بغير إذن مولاهما وبغير إذن
النزوح ثم قال المولى هذه حرة ومذ
حرة منفلا انما يبطل نكاح الثانية لان
عقوبة الاولى يبطل محبة الوفاء في
حق الثانية فبطل الثاني قبل التكلم
بعنفها واذا تزوج حرة اخيه في عقد
بغير إذن النزوح فبلغه الخبر فقال اجرت

وهذه بطلا وكما
يقولون اجلها منفرا يبطل
نكاح الثانية لان صدر الكلام ينوقف
على اخره اذا كان في اخره ما ينفي له
كما في الشرط والاستثناء وقد يكون
الاول للمحال كقوله لعبدك ادالي الفاء
وانت حر حتى لا يغنى الابداء لانه جعل

الحرية حالا لا اذ

مكون الاول عطف

المشاركة في

طالق ثلاثا وهذه طالق فطلق

الثانية واحدة وكذا في قولها طلقتني

ولك الف حتى لا يجب بشئ وفي لا

انها للمال فيبصر شرط وبد لا فيجب الف

الالف والفاء للوصل والتعقيب فيترخي

المعطوف عن المعطوف عليه بزمان

وان لطف واذا قال ان دخلت هذه

الدار فلهذه الدار فالت طالق فاشط

ان ندخل الثانية بعد الاولى بلا تراخ

وتشعمل في احكام المعال فاذا قال

لا خربعت منك هذا العبد بكذا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

وقال الآخر فهو عرب يكون قبولا للبيع

وقد ندخل على العلال اذا كانت محاذرة

كقوله اد الى الفافان حراى اد الى

الفالانك حرف يفت للمحال ويختج

بمعنى الواو في قوله له على درهم قدرهم

حتى لزمه درهمان وتم للتراخي بنزلة

ماله سكت ثم استأنف وعند هذا الترخي

للتراخي في الحكم مع الوصل في التكلم حتى

اذا قال لغیر المد تحول بها انت طالق ثم

طالق ثم طالق ان دخلت الدار فعند

يقع الاول في الحال ويلغو ما بعد

ولو قدم الشرط نعلق الاول ووقع

الثاني ولغا الثالث وفا لا يتعاقب جميعا

وينزل على الترتيب وفي قوله عليه

الصلاة والسلام فليكن كفر بينه

ثم يات بالذي هو خير استعبر بمعنى لو

عملا بحقيقة الامر ندل عليه الرواية الاخرى

وبل لا يثبت ما بعده والاعراض عما قبل على

سبيل التدارك فطلق ثلثا اذا قال

للموصوة انت طالق واحدة بل شئت

لانه لم يملك ابطال الاول فيقعان بخلا

بأنه لا يملك ابطال الاول فيقعان بخلا

درهم بل الفان ولكن

لنفي غير ان العطف

ق الكلام والافرو

مستأنف كالامة اذا انشروحت بغير اذن

مولاهما بماية درهم فقال لا اخبر النكاح

بماية ولكن اخبر بماية وخمسين درهما

ان هذا افسخ للنكاح وجعل لكن مبتدأ

لان هذا نفى فعل

لاحد المذكورين وقوله

كقوله احدهما وهذا الكلام انشاء

بجمل الخبر فوجب التجيز على احتمال انه

بيان وجعل البيان انشاء من وجه

واظهر من وجه واذا دخلت في الوعالة

نصح بخلاف البيع والاجارة الا ان

ان يكون من له الخيار معلوما في

اثنين او ثلاثة فيصح استحسانا وفي

المهر كذلك عندهما ان صح التجيز وفي

الثقل يوجب الاقل وعند يوجب مهر

المثل وفي الكفارة يوجب احد الاشياء

عندنا خلافا للبعض وفي قوله تعالى

ان يضلوا او يصلوا للتجيز عند مالك

رحم وعندنا بمعنى بل اي بل يصليوا

اذا اتفقت المحاربة بقول النفس واخذ

المال بل يقطع ابد بهم وارسلهم اذا

اخذوا المال فقط بل ينفوا من الارض

اذا خوفوا الطريق وقالوا اذا قال

لعبد ودانته هذا حرا وهذا انه

باطل لانه اسم لاحدهما غير معين وذلك

وذلك غير محل للعنف وعنده هو

كذلك لكن على احتمال التيقن

حتى لزمه النعيبين في مسئلة العبد

والعمل بالمحمل اولي من الاهداء فيجعل

ما وضع لحقيقة مجزا عما يجمله وان

استحالة حقيقته وهما يكران الاستعانة

عند استحالة الحكم ونسند للعموم

فصهر يعني واو العطف لا يجنبه وذك
اذا كانت في موضع النفي او في موضع
الاباحة كقوله والله لا اكلم فلانا
او قلنا نحن اذا اكلم احدها يحنث ولو
كلمها لم يحنث الامر واحد ولو حلف
لا اكلم احدا الا فلانا او قلنا فلان ان
يكلمها ويستعمل بمعنى حتى او الا ان

ان اذا افسد العطف لاختلاف الكلام
ويجوز ضرب الغاية كقوله تعالى
ليس لك من الامر شيء او يثوب عليهم
وحني للغاية كالي ويستعمل للعطف
مع ثبوت معنى الغاية كقولهم استنت
الفصال حتى الفرعى وهو ضعيف
الافعال ان تجعل غايته بمعنى الى او غاية

هذا هو
المراد
من قوله
لا اكلم
احدا الا
فلانا
او قلنا
فلان
ان يكلمها
ويستعمل
بمعنى
حتى او
الا ان

هي جملة مبداه وعلامه الغاية ان

يحمل الصدر الامتداد وان يصلح

الاخر دلالة على الانتهاء فان لم يستقم فلجملة

يعني لام كي فان تغدر هذا جعل

مستعلا للعطف المحض فيظل معنى الغاية

وعلى هذا مسائل الزيادات كان لم اضرب

حتى نضيق ان لم اتك حتى تغد بني ان

ان لم اتك حتى اتغد عندك ومنها

حروف الجر قالبا للصاق وتصح

الاثنان حتى لو قل اشتريت منك

هذا العبد بكم من خبطة جبهة

يكون الكسر ثنائيا يصح الاستبدال

به بخلاف ما اذا اضاف العقد الى

الكسر ولو قل ان اخبرني بقدر وم

فلاون فبعدى حرفع على الحق
تخلاف قوله ان اخبرتنى ان فلاونا
قدم ولو قال ان خرجت من الدار
الاباذنى بشرط تكرار الاذن بخلاف
قوله الا ان اذن لك وفى قوله
انت طالق بمشقة الله بمعنى الشرط
وقال الشافعى رحمه الباء فى قوله

نعالى وامسحوا برؤوسكم للتعويض وقول
مالك رحمه انها صلة وليس كذلك
بل هى للالصاق لـ كنهنا اذا
دخلت فى آلة المسح كان الفعل متعليا
الى محله فبناو كمله واذا دخلت فى
محل المسح بقى الفعل منعديا الى الالة
فلا ينفضى استيعاب الرأس وانما

ينقض الصاق الالة بالعمل وذلك لا

يستوعب الكل عادة وفصل المراد به

اكثر البده فصل النعوض مراد ابهذا

الطريق وعلى الاول لازم فقوله على

الف درهم يكون دينا الا ان يصل

به الود بعة فان دخلت في المعاوضة

المحضه كانت بمعنى الباء وكذلك اذا

اذا استعملت في الطلاق عندهما

وعند منى حنيفه هو للشرط ومن

للتعويض فاذا قال من شئت من عبيتي

عنفه فاعتقه فله ان يعقهم الاول

منهم عند ابي حنيفة هو والى لانها

الغايه فان كانت الغايه قائمه بنفسها

كقوله له من هذا العايط

الى هذا الحابط لا بد نخل الغائبان

وان لم تكن فان كان اصل الكلام

مثنوا لا للغاية كان ذكرها الخارج

ما وراءها فتدخلك في المرافق فان

لم يتناولها او كان فيه شك فذكرها

لم الحكم اليها فلا تدخلك كالبلد في

الصوم وفي اللطف لكمم اختلفوا

في حذفه واثباته في ظروف زمان

فقالها سواء وفرق ابو حنيفة من

بينهما فيما اذا نوى اخر الزمان واذا

اضيف الى مكان يقع في الحال الان

بضم الفعل فيصير معنى الشرط ومنها

القسم وهي الباء والواو والنا وما

وضع له وهو ابن الله وما يودي

معناه وهو لعمر الله ومنها اسماء نظائر

وهي مع المفارقة وقبل للتقديم وبعد

للتأخير وحكمها في الطلاق ضد

حكم قبل وإذا قيد بالخاتبة كانت

صفة لما بعده وعند الحضر فإذا

قال عندي الف درهم كان ودية

لأن الحضر تدل على الحفظ دون

وإذا لم يقيد
كان صفة
لما قبله

دون اللزوم ومنها حروف الاستثناء

وأصل ذلك إلا وغيره تشمل صفة

للكفر وتشمل استثناء نقول له

على درهم غير أني بالرفع كانت صفة

للكفر فليزمه درهم تام ولو قال بالصب

كان استثناء فليزمه درهم

الأدانفاوسوى مثل غير ومنها حروف

الشرط وان اصل فيها وانما ندخل على

امر معدوم على خط ليس بكائن للمحالة

فإذا قل ان لم اطلقك فانت طالق

ثلاث لم نطلق حتى يموت احدهما وإذا

عند نخاة الكوفة يصلح للوقت

والشرط على السواء فيجازي بهما

ولا يجازي بهما اخرى واذا جوزت

بها سقط الوقت عنها كما نرى

الشرط وهو قول ابي حنيفة رضي

عنه البصر في الوقت وقد يستعمل

للشرط مجازا من غير سقوط الوقت

عنها مثل متى فانها للوقت لا يستقطبها

ذلك مجمل وهو قوله ما حتى اذا قل لا

اذا لم اطلقك فانت طالق لا يقع الطلاق

عنده ما لم يمت احدها وقل لا يقع

كما فرغ مثل مني لم اطلقك وروى عنهما

اذا قل انت طالق لو دخلت الدار بمنزلة

ان دخلت الدار وكيف

سؤال عن الحال فان استقام والابطل

ولذلك قال ابو حنيفة صح في قوله

انت حر كيف شئت انه ايقاع وفي

وفي الطلاق يقع الواحدة ويبقى الفضل

في الوصف والقدر مفوض اليها

بشرط بنية الزوج وقل لا ما لا يقبل الاثنا

فحاله ووصفه بمنزلة اصله فينعلق

الاصل بنعلقه فلا يقع الواحدة عندها

الابشبية منها وبنية منه وابو حنيفة

رض يقول يلزم من هذا اتباع الاصل

لوصف وهذا على خلاف القياس وكم
اسم للعدد الواقع في باب الطلاق
واذا قال انت طالق كم شئت لم نطلق
مالم نشأ وحيث وابن اسمان للمكان
المبهم فاذا قال انت طالق حيث شئت
او ابن شئت انه لا يقع مالم نشأ وقف
بشبهتها على المجاس بخلاف اذا ومني

ومني الجمع المذكور بعلاوة الذكر عننا
يتناول الذكور والامهات عند الاختلاف
ولا يتناول الاناث المفردات وان ذكر
بعلاوة التانيث يتناول الاناث صحتها
حتى قال في السب الكبير اذا قال اموتني علي بنى فلان
وله بنون وبنات لان الامان يتناول الفيريين ولو قال
اموتني علي بناتي لا يتناول الذكور من اولاده ولو قال

عليه وليس له سوى البناء لا يثبت لاملن له

واما الصحيح فظاهر المراد به ظهوره في الحقيقة

كان او مجازا لقوله ان تطلق وان حروجه

تعلق الحكم بفعل الكلام وفيما م مقام معناه حتى

استغنى عن الغلبة واما الخاتمة فاستند مراد

به ولا يفهم الا بقرينة حقيقة كان او مجازا

مثل الفاظ الضمير وحكما ان لا يجب العمل بها

بها الا بالبناء وتجليات الطلاق سميت بها مجازا

كانت بواين الا عندى واسترى حركات

واحدة والاصل في الكلام الصحيح ففي

الكاتبة قصور وظهر هذا التفاوت فيما

بذل بالشبهات واما الاستدلال بعبارة

النص وهو العمل بظاهر ما سبق الكلام له واما

الاستدلال باشارة النص فهو العمل بما ثبت

بنظمه لغة لكنه غير مقصود ولا

سبق له النص وليس بظاهر من كل وجه

وهذا كقوله تعالى وعلى المولود له زكوة

وكسوة من سبق الكلام لاثبات النفقة

وفيه اشارة الى ان النسب الى الاباء وهما

سواء في ايجاب الحكم الا ان الاول احق عند

العارض ولا يشارف عموم كالعبار

واما الثابت بدلالة النص فثبت بمعنى

النص لغة لا اجتهاد كما انتهى عن التأخير

بوقف به على حرمة الضر بدون الاجتهاد

والثابت به كالثابت بالاشارة الا عند

العارض ولهذا اصح اثبات الحدود

والكفارات بدلالة النصوص دون

القياس والثابت به لا يحفل بالتخصص لانه

لاعموم له وأما الثابت باقتضاء النص

فالم يعمل النص الا بشرط تقدمه عليه

فان ذلك امر اقتضاه النص لصحة

ما يتناول به فصل هذا مضافا الى النص

بواسطة القنض فكان كما الثابت بالنص

وعلاوة ان يصح به المذكور ولا يلغى

عند ظهوره بخلاف المندوف ومثاله

ومثاله الامر بالخير للتكفير مقتضى

الملك ولم يذكره والثابت به كالثابت

بدلالة النص الا عند المعارضة ولا عموم

له عندنا حتى اذا قال ان اكلت

فعبدي حر ونوى طعاما دون

طعام لا يصدق عندنا وكذا اذا

قالت طالق او طلقناك ونوفي

الثالث لا يصح بخلاف قوله طلق

نفسك وانت يائى على اختلاف التخرج

فصل التخصيص على البتة

باسم العلم بدل على المخصوص عند

البعض كقوله عليه السلام

الماء من الماء فهم الانصار عدم وجوب

الاغتسال بالاكسال لعدم الماء وعندنا لا

لا يقتضيه سواء كان مفرونا بالعدد او لم

يكن لان النص لا يشاؤه فكيف يوجب

نقبا واشتاتا والاسند لال منهى بحرف

الاستغراق وعندنا هو كذلك فيما

يتعلق بعين الماء غير ان الماء يثبت مرة

عبانا وطورا دلالة والحكم اذا

اضيف الى مسمى بوصف خاص وعلاق

بشرط كان دليلاً على نفيه عند عدم

الوصف أو الشرط عند الشافعي رحمه

حتى لم يجوز نكاح الأمانة عند طول

الحرم ونكاح الأمانة الكتابية لفوات

الشرط والوصف المذكورين في

النص وحاصله أنه الحق الوصف

بالشرط واعتبر التعليق بالشرط علامة

في منع الحكم دون السبب حتى

أبطل تعليق الطلاق والعناق

بالمال وجوز التكفير بالمال قبل

الحنث وعندنا المعلق بالشرط لا ينفذ

شيئاً لأن الإيجاب لا يوجد بركنه ولا

الإتي بمحله وهما الشرط حال بينه وبين

المحل ففي غير مضاف إليه وبدون

الاتصال بالمحل لا ينعقد سببا للطلق

يجل على المفيد وان كانا في حائذين

عند الشافعي ^ح مثل كفارة القتل

وسائر الكفارات لان قيد الايمان

زيادة وصف تجري مجرى الشرط

فيوجب النفي عند عدمه في المنصوص

عليه وفي نظيرة من الكفارات لانها

لانها حينئذ واحد والطعام في البمين

لم يثبت في القتل لان التفاوت ثابت

باسم العلم وهو لا يوجب الا الوجود

وعندنا لا يجمل المطلق على المفيد وان

كانا في حادثة لا مكان العمل بهما الا ان

يكون في حكم واحد مثل صوم كفاؤ

البمين لان الحكم وهو الصوم لا يقبل

وصفين متضادين فاذا ثبت تقيده
بطل اطلاقه وفي صدقة الفطر
ورد النصان في السبب ولا ملحة
في الاسباب فوجب الجمع ولا ينسلم
ان القيد بمعنى الشرط وليس كان
فلا ينسلم انه يوجب النفي وليس
كان فاما يصح الاستدلال به على

على غيره ان لو صحت المماثلة وليس
كذلك فان القتل اعظم الجائر فاما
فيد الاسامة والعدالة هم بوجب
النفي لكن السنة المعروفة في ابطال
الزكوة عن العوامل اوجبت نسخ الاطلا
والامر بالتثبت في نبأ الفاسق اوجب
نسخ الاطلاق وقيل ان القرآن في

النظم بوجوب الفان في الحكم فلا

الزكوة على الصبي لا فرائها بالصلوة

واعبروا بالجملة الناقصة وقلنا

ان عطف الجملة على الجملة لا يوجب

الشركة لان الشركة انما وجبت في

الجملة الناقصة لا افتقارها الى ما يمتد

به فاذا لم ينقص لم تجب الشركة الا في

فما يفتقر اليه والعام اذا خرج مخرج

الخبر او مخرج الجواب ولم يزد عليه اوله

يستقل بنفسه يختص بسببه وان زاد

علم قد راجع الجواب لا يختص بالسبب ويصير

ندى باحق لا يلقى الزيادة خلافا

بعض وقيل الكلام المذكور للمدح وكذا

عموم له وعندنا هذا فاسد وقيل

الجمع المضاف الى جماعه حكمه حكمه ^{حقيقه}

للجماعه في حق كل واحد وعندنا يقتضي

مقابله الاحاد بالاحاد حتى اذا قار

لامرأيه اذا اولد ثاولد بن فانتما

طالفتان وقيل الامر بالشئ يقتضي النهي

عن ضده والنهي عن الشئ يكون امر بضد

وعندنا الامر بالشئ يقتضي كراهة

كراهة ضده والنهي عن الشئ يقتضي

ان يكون ضده في معنى سنه واجبه

وفائدة هذا الاصل ان الترخيم لما لم يكن

مقصودا بالآمر لم يعتبر الامر من حيث

يقوت الامر فاذا لم يقوته كان مكروها

كالامر بالقيام ليس ينهي عن القعود

فصدا حتى اذا فعل ثم قام لا يفسد



صلوته بنفس الفعود لكنه بكرة ولهذا
فلنا ان الحرم لما نهى عن لبس الخبط كان
من السنة لبس الاذار والرداء ولهذا
قال ابو يوسف رحمه الله ان من سجد على
مكان نجس لم يفسد صلوته لانه غير
مقصود بالنهي وانما المأمور به فعل
السجود على مكان طاهر فاذا اعادها

57
على مكان طاهر جاز عنده وقال الشافعي
على النجس بنزلة الحامل له والنظر عن
حمل النجاسة فرض دائم فبصر ضده نفونا
للفرض كما في الصوم فصل
المشروعات على نوعين عشرة وهي
اسم لما هو اصل منها غير متعلق بالعوارض
وهي اربعة انواع فرضية وهي الابعث

زيادة ولا نقصان ثبت بدليل لا شبهة
فيه كالإيمان والأركان الأربعة وحكمه
اللزوم علما ونصدا بقا بالقلب وعملا
بالبدن حتى يكفر بجاحده ناركه
بلا عذر وواجب وهو ما ثبت بدليل
فيه شبهة كصدقة الفطر والأضحية وحكمه
اللزوم علما لا علما على اليقين حتى لا يكفر

بجاحده ناركه اذا استحق بابنه
الأحاد فلما منا ولا فلا وسنة وهي
الطريقة المسلوكة في الدين وحكمها
ان يطلب المرء بإقامتها من غير افتراض
ولا وجوب الا ان السنة قد تقع على
طريقة النبي عليه السلام وغيره وقال
الشافعي رحمه مطلقا طريقة النبي عليه

السلام وهي نوعان سنة الهدى وتاركها

يستوجب اساءة كالجماعة والاذان وزويد

وتاركها لا يستوجب اساءة كسير النجى

عليه السلام في لباسه وقيامه وقعوده

ونقل وهو ما يثبت المرء على فعله ولا يفتاب

على تركه والزيادة على الركعتين للمسافر

نقل فهذا هو قول الشافعي رحمه الله

على هذا الوصف وجب ان يبقى كذلك

وقلنا ان ما اداه وجب صيانته ولا يسل

اليه الا بالزام الباقي وهو كالنذر

صار لله تعالى شعبة لا فعله ثم

لما وجب لصيانته ابتداء الفعل فلان

يجب لصيانته ابتداء الفعل بقاؤه اوله

ورخصته وهي اربعة انواع نوعان

من الحقيقة احدها الحق من الآخر
ونوعان من المجلد احدها نعم من الآخر
اما الحق نوعي الحقيقة فما ينبع مع
قيام المحرم وقيام حكمه كاللحم على
اجزاء كلمة الكفة واقتطاعه في رمضان
وانتلاف مال الغير وترك الخافف على
نفسه الامر بالمعروف وحبس على الاطلاق

